

## «الأنروا» تدين أعمال العنف المسلح بمخيم عين الحلوة

بيروت: أدانت «الأنروا» أعمال العنف المسلح التي وقعت في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان داعية إلى ضبط النفس، مشيرة إلى أنه بسبب أعمال العنف المسلح المتكررة التي تعرض حياة المدنيين لخطر متزايد، فقد علقت عملياتها في المخيم حتى توقف الاشتباكات. وقال الناطق الرسمي باسم «الأنروا» كريستوفر غونس في بيان له: إنه مازالت أحداث العنف في عين الحلوة تنتشر الذعر بين أوساط المدنيين الأبرياء في المخيم ومن ضمنهم تلاميذ المدارس والمرضى في العيادات، ويهدد حياتهم وأمنهم وقدرتهم على الحصول على مختلف الخدمات.

إلى كل لبناني عانتق للحياة ومحبي للأمل  
تعبيركم الأرضي والبخار لتصاكنم بالفالي لبنان  
تتابعوا أخباره، وتناقشوا معه أهم القضايا  
في وطنكم الفالي الكويت

lebbnews@alanba.com.kw

الانباء  
لبنانية

## خطة من خطاب القسم وبيان حكومة سلام تتجنب ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» والنأي بالنفس

## البيان الوزاري على نار حامية.. وبري يستعجل إقراره تسريعا للثقة بالحكومة

اما وزير الاشغال العامة يوسف فنيانوس (المردة) فتحدث عن قانون نسبي مع دوائر كبرى، لأن أي تصغير للدوائر يذهب الى الطائفية، وأي قانون يكبر الدوائر على النسبية يمكن أن يخلق لغة وطنية جديدة نحن في أمس الحاجة لها.

وزير الشؤون الاجتماعية بيار بوغاسي (القوات اللبنانية) تحدث عن الاضرار الوزارية، حيث أكد الاضرار على البقاء ضمن روحية خطاب القسم بإبعاد لبنان عن الصراعات الخارجية وبلغ انتقال شرارات هذه الصراعات الى الداخل اللبناني ومكافحة الارهاب.

وعلى صعيد التحرك السعودي المستجد في بيروت، علمت «الأنباء» أنه تقرر اقتصاص الدعوات الى مأدبة القائم بالأعمال السعودي وليد البخاري على رؤساء الطوائف والمذاهب في لبنان دون السياسيين باستثناء رئيس الحكومة سعد الحريري.

وقالت مصادر متابعه لـ «الأنباء» ان الدعوات ستستلم رؤساء الطوائف الثمانية عشر في لبنان دون استثناء، وسيلتقي هؤلاء حول مأدبة غداء في داره السفير السعودي منتصف الشهر المقبل.

وعن اسباب استبعاد السياسيين، قالت المصادر انه تحسبا من الدخول في زوايا الخلافات السياسية اللبنانية.

يسيرا بسبب غياب وحدة المعايير. وقال ان المشروع الاثوثونكسي (كل طائفة تنتخب نوابها) هو الوحيد الذي يعطي التمثيل الفعلي للطوائف، إلا اذا كنا جاهزين للعلمنة الشاملة، والى نظام انتخابي نسبي كامل على لبنان دائرة انتخابية واحدة. واستدرج باسئيل قائلا: انما نحن على استعداد للتضحية، اذا تبين ان هناك جدوا حقيقيا لقانون انتخاب نوعي يراعي ثلاثة: المناصفة، صحة عدالة التمثيل، ووحدة المعايير.

صحيفة «الاخبار» قالت ان باسئيل اقترح قانون انتخابات مختلطا بالتصويت، أي رجل واحد بأصوات متعددة، وهو نوع ثالث من المختلط بعد المختلط بالمناصفة بين الاكثري والنسبي الذي قدمه المختلط والمراحل الذي قدمه الرئيس نبيه بري.

وزير التربية مروان حمادة أكد ان تفاهم معراب بين القوات والنيار الحر لا يعني خروج القوات عن الاتفاق الذي عقدها معهم ومع المستقبل بشأن قانون الانتخابات.

وقال لـ «البي.سي.آي» ان تقسيم الدوائر الانتخابية 13 او 15 الى آخره وجعل لبنان تحديدا هو الذي يجعل عدالة التمثيل تصيب الجميع، وليس ان تعطى للمعض وتلغى من تاريخ لبنان ومستقبل لبنان طائفة من الطوائف المؤسسة.



رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مستقبلا مستشار وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين جابر أنصاري في حضور السفير الإيراني محمد فتح علي في السراي الحكومي (محمود الطويل)

انعكاس الوضع في حلب على لبنان، لكنه دعا الى الحد من الذين يدعمون ويؤوون الاهليين والمهم ان نحافظ على وحدتنا.

ورأى بري امام زواره ان كلام الوزير جبران باسيل يمهّد بشكل ما للوصول الى الانتخابات على اساس قانون 1960 وأمر واقع.

وكان الوزير باسيل اعتبر بعد ترؤسه اجتماع كتلة التغيير والإصلاح ان طرح الرئيس بري وطرح القوات والمستقبل والاشتراكي لن

قولتي، ان قلوبهم مع قانون 1960. وتابع: ان موقف حزب الله متطابق ويؤيد مشروع 64 نائبا اكثريا و64 على اساس نسبي، او اجراء الانتخابات على مرحلتين: التاهيل على اساس القضاء اكثري، والنسبي على اساس المحافظات.

بري لم ير ان الكلام الاخير لجنباط المناهض للنسبية هو بمنزلة اطلاق نار باتجاه رئاسة المجلس النيابي. وقال: هو لا يقصدني، بل يقصد المبدأ وانا افهمه، واستبعد

المشترك لحزب الله وحركة أمل. وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء ارسلت في ساعة متأخرة من مساء الخميس الماضي مسودة البيان الوزاري على الوزراء عبر البريد الالكتروني، مرفقة بدعوة لاجتماع ثان في السراي لمناقشة البيان الوزاري في الساعة 5 من غروب امس الجمعة.

وقال رئيس مجلس النواب سعد الحريري وأبلغه بأنه اذا تم الانتهاء من البيان الوزاري وانعقد مجلس الوزراء اليوم (امس)، فإنه سيرسل البيان الى مجلس النواب ويوزعه قبل 48 ساعة على النواب، وعندها يدعو الى جلسات ايام الثلاثة والاربعاء والخميس لمناقشته ونيل الثقة على اساسه.

ولفت بري امام زواره الى ان المناقشات الخاصة بقانون الانتخاب تحصل وسط حراك جدي، وقد عقدنا جلستين حتى الآن، مع المستقبل وحزب الله. واضاف: ما زلت عند

## مصادر لـ «الأنباء»:

## مأدبة السفارة

## السعودية إلى

## منتصف يناير

## للحريري ورجال

## الدين فقط

ببداها الوزاري منجزا اليوم، وتمت وتفضي بإبعاد ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» التي يطالب بها حزب الله مقابل إبعاد عبارة «النائب» لـ «الأنباء»:

ببداها الوزاري منجزا اليوم، وتمت وتفضي بإبعاد ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» التي يطالب بها حزب الله مقابل إبعاد عبارة «النائب» لـ «الأنباء»:

## عن الانتخابات والاكثرية والنسبية والطائفية وصحة التمثيل

بيروت - دنا ناصر زيدان

تبدو الأوضاع في لبنان متجهة نحو تثبيت الانتظام العام في مؤسسات الدولة، وتنتزع الصورة أكثر فائز، كون فترة السماح التي أعطيت للقوى السياسية خلال المرحلة الماضية قد انتهت، ولم يعد التعطيل مسموحا. أما الحلول التمهيدية للهروب من حالة الاضطراب والعجز السياسي، فلم تعد تصلح لمواجهة الاخطار التفككية القائمة، وإصلاح البيت الداخلي أصبح من المسلمات بين كل الافرقاء، كون الاهتراف اصاب مفاصل الدولة برمتها، واستمراره يشكل خطرا بنويوا على النظام برتمته. وما لا شك فيه ان جزءا اساسيا من الاندفاع الاستثنائية يأتي بعوامل خارجية، أو نقل: بضغظ خارجي. فمجلس الامن الدولي على سبيل المثال، يواكب ما يحصل في لبنان ساعة بعد ساعة، وهو يصدر البيان تلو الآخر عن تطور الأحداث، كالتحريض بانتخاب رئيس جمهورية جديد، وتأييد تشكيل حكومة جديدة، على غير ما يتعاطى به في دول أخرى، حيث انه لا يعلق عادة على مثل هذه الاستحقاقات.

قرار إجراء الانتخابات النيابية في لبنان متخذ لإجرائها في موعدها في الربيع المقبل - أو بعده بقليل إذا اقتضت الضرورة اللوجستية - لكن قانون الانتخاب يقع محل اختلاف بين القوى السياسية اللبنانية، لكون القانون يساهم في تحديد جزء من النتيجة التي ستؤول إليها عملية الاقتراع.

ويدور ضجيج واسع حول القانون القائم (أي قانون الستين) الذي يعتمد النظام الاكثري في تحديد الفائزين، رغم ان النظام الاكثري كان النظام الثابت الوحيد الذي اعتمدته التجربة الديمقراطية اللبنانية الهشة منذ ولادتها. أما الدوائر الانتخابية فكانت تكبر أو تصغر، وفقا للمزاج العام القائم في الاوساط النافذة، وقد اعتبرت تقسيمات «الستين» وقانونها أكثر تجذرا، لأن واضعها الرئيس الراحل فؤاد شهاب كان مجردا من الغايات الوصلية، ولم يكن لديه طموحات شخصية، بل كان جهده منكباً على بناء الدولة وصناعة الاستقرار.

لا يمكن التقليل من شأن قانون الانتخاب في الحياة البرلمانية اللبنانية، لأن نظام التوزيع الطائفي لعدد النواب (مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وفق الدستور) يشوه الحياة السياسية والحزبية، ويبعدها عن اعتماد أنظمة معاصرة، خصوصا التي تعتمد النسبية الشاملة، لأن شرط النسبية الاساسي هو وجود لوائح حزبية واضحة، وليس وجود ممثلين عن طوائف ومذاهب، وقد سبق للبرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية بقيادة الراحل كمال جنبلاط ان تبني النظام النسبي في العام 1976، لكن بعد إلغاء الطائفية السياسية، علما بأن اعتماد النظام النسبي النيابية، يشوه طبيعة الحال مقاصد النظام النسبي الشامل.

هناك 17 اقتراح قانون للانتخابات امام لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب، وفيها العديد من الاقتراحات تتراوح بين النظام الاكثري على اساس الدوائر الصغرى مروراً بنظام الدائرة الفردية والنظام النسبي الشامل وصولاً لنظام نصف نسبي ونصف اكثري كما اقترح الرئيس نبيه بري، وهذا الاقتراح يشابه مع الاقتراح المشترك المقدم من الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وتيار المستقبل، والذي يطالب بانتخاب 68 نائبا بالنظام الاكثري و60 نائبا بالنظام النسبي.

الذين يطالبون بالنسبية الشاملة يدركون ان تطبيقه من دون إلغاء الطائفية السياسية يعني إلغاء الحياة السياسية اللبنانية برمتها، وتحويل الأجواء في البلاد الى أجواء مخيفة طائفياً ومذهبياً، لأن عمليات الاقتراع في هذه الحالة ستجري على «الفتوى» أو على «دقة الجرس»، وهذا الامر سيخلق اجواء طائفية مشحونة، لاسيما في ظل الاختلال الديموغرافي القائم في البلاد لصالح المسلمين، علما بأن اعتماد النظام النسبي الشامل أحدث اختلالاً وعدم استقرار في ايطاليا مثلاً، ما فرض التراجع عنه في العام 2005 واعتماد نظام 75 من النواب ينتخبون على اساس نظام اكثري ضمن دوائر محددة و25 من النواب ينتخبون بالنظام النسبي الشامل.

ترى اوساط سياسية متابعه ان بعض الكلام عن صحة التمثيل اليوم يحمل اهدافا حزبية أو فئوية خاصة، أي انه يهدف الى تقليص حجم كتل نيابية وزيادة احجام كتل أخرى، فضلا عن تكوين كتل نيابية لها لون طائفي مدد وتفتقد الى التنوع التي يحتاجها الاستقرار اللبناني.

## أكد أن الحكومة ستنتج وستكون منتجة وزير الاقتصاد رائد خوري لـ «الأنباء»: قانون الانتخاب سيبصر النور والانتخابات النيابية في موعدها

له نفس غش المواطنين، داعيا بالتالي كل الفرقاء اللبنانيين الى التلاقي على ايجاد الحلول المناسبة لكل الملفات العالقة لاسيما المتعلق منها بالاتفاقات الدولية والصناديق المالية، وتسيسير وتسهيل شؤون الناس والمواطنين الذين ارهقهم الاهمال وانقل الفساد كاهلهم، مؤكدا ان اللبنانيين مسلمسون تحسنا ملحوظا خلال الفترة المقبلة انطلاقا من الصلاحيات التي اعطاها الرئيس عون للوزراء للضرب بيد من حديد في موضوع مكافحة الفساد.

عن الوصول الى قواسم مشتركة تخرج القانون من عنق الزجاجة، على صعيد مختلف، لفت خوري الى ان مكافحة الفساد والمفسدين هي ايضا من اولويات الرئيس عون ووزراء التيار الوطني الحر وتكتل التغيير والإصلاح، مؤكدا انه لن يتردد انطلاقا من مسؤولياته على رأس وزارة الاقتصاد بإحالة المخالفين والمرتكبين والمتلاعبين بالإسعار وبال جودة والنوعية الى القضاء المختص، وسيكون بالمرصاد لكل من تسولوه

كبيدة على ضبط الجلسات. 2- التقارب والانسجام التام بين وزراء التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وتيار المستقبل. 3- اجماع القيادات السياسية على وضع ضوابط للمناكفات السياسية منعا للتعطيل والعودة الى النقائل والتراشق السياسي. وعليه يؤكد خوري في تصريح لـ «الأنباء» ان قطار تصريح لـ «الأنباء» ان قطار الدولة انطلق بزخم وعاد العمل المؤسساتي الصحيح الى طبيعته، مشيرا الى ان الجميع متفق على بذل الجهود من اجل انجاز البيان

كبيدة على ضبط الجلسات. 2- التقارب والانسجام التام بين وزراء التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وتيار المستقبل. 3- اجماع القيادات السياسية على وضع ضوابط للمناكفات السياسية منعا للتعطيل والعودة الى النقائل والتراشق السياسي. وعليه يؤكد خوري في تصريح لـ «الأنباء» ان قطار تصريح لـ «الأنباء» ان قطار الدولة انطلق بزخم وعاد العمل المؤسساتي الصحيح الى طبيعته، مشيرا الى ان الجميع متفق على بذل الجهود من اجل انجاز البيان



رائد خوري وزير الاقتصاد والتجارة

بيروت - زينة طنارة

أكد وزير الاقتصاد رائد خوري ان الحكومة وعلى الرغم من التناقضات السياسية فيها، ستنتج وستكون منتجة، وذلك نتيجة وعي الجميع وحاجة البلاد الى توافق، معتبرا ان هذه الحكومة تختلف عن غيرها من حكومات الوحدة الوطنية السابقة بعدد من الركائز السياسية الأساسية في الحكم، وأهمها ثلاث:

1- وجود رئيس قوي للمجموعة يملك كتلة نيابية ووزارية وازنة ويتمتع بقدرة

## تحليل إخباري

## «تداعيات حلب» على لبنان

بيروت: عودة مدينة حلب إلى الجيش السوري وحلفائه، ومن أبرزهم حزب الله، شكلت نقطة تحول في مسار الحرب السورية الى درجة القول إن حلب كانت آخر الحروب الكبيرة، لكن هذا الحدث لا تنحصر مفاعله في الساحة السورية وإنما تتجاوزها نظرا لحجم التغييرات التي طرأت على وضع المعارضة وعلى ميزان القوى الإقليمي الدولي في سورية، ولبنان معني بهذا التطور الذي ستكون له انعكاسات وتداعيات على أوضاعه. وهذه التداعيات يمكن النظر إليها من ثلاث زوايا ووضعها في ثلاثة أطر:

1- التداعيات السياسية، بمعنى حصول تغيير في ميزان القوى الداخلي واستقواء حزب الله بانتصار حلب، هي التداعيات الأقل احتمالا والأكثر استبعادا إذا ما استندنا الى تأكيدات حزب الله بأنه ليس في صدد استثمار انتصار حلب في الداخل اللبناني، وهو يقيم فصلا بين الحرب السورية والوضع اللبناني. وهذا ما أكد في الاستحقاق الرئاسي الذي حددت مساره ومصيره التوافقات الداخلية وليس الحرب السورية، وفي الاستحقاق الحكومي الذي لم يتأثر بسقوط حلب ولم يكن ينتظره.

معدالة «ما بعد حلب ليس كما قبله» تصح في سورية وليس في لبنان. فالنسوية في لبنان كانت رست على صيغة «عون-الحريري» ولا تحتاج لتعديل. وهذه النسوية كانت أرسيت أثناء احتدام معركة حلب وعندما كان سقوطها محتملا ومسألة وقت. وبالتالي فإن حزب الله لم يكن يحتاج الى الانتظار كي يدرك أن موازين القوى ستخزل لصالحه، وبني القفاهم الداخلي وفقا لقواعد وأسس لا يحتاج الى أي تعديل لأن شيئا لم يتغير، كما ان حزب الله لا يريد «كسر»

تيار المستقبل ولا يعمل لإخراجه من المعادلة السياسية، وتجارب الماضي لم تكن ناجحة والحوار الثنائي مستمر وأوجد معادلة استقرار مقبولة في البلد مقارنة بالحريق في المنطقة، ووجود الرئيس الحريري بضغفه الزاهن في السلطة لا يضر حزب الله بل يفيد، خصوصا أن عودة الحريري الى رئاسة الحكومة محكومة بضوابط سياسية، لا الحريري يريد ولا يستطيع أن يتجاوزها، ولا الحزب أيضا يرغب في تعديلها لأنها تتناسب مع رؤيته السياسية القائمة على ضرورة حماية الاستقرار الداخلي وفصله عن التطور المشهد السوري، وبالتالي، فإن «المعادلة النسوية» التي قامت قبل حلب ستستمر بعد حلب.. وبعد إدلب أيضا.

2- التداعيات العسكرية، بمعنى نزوح مجموعات وتنظيمات إسلامية متطرفة من حلب باتجاه لبنان، وأن يكون لمعركة حلب تأثير على الوضع الميداني على الحدود اللبنانية السورية، مثل هذه الاحتمالات غير مطروحة نظرا للبعد الجغرافي لحلب عن لبنان الذي يتأثر أكثر بسيطرة «داعش» على تدمر واحتمال أن يتحول شرق سورية الى مركز تجمع لتنظيم «داعش» القادم من الموصل، أما التأثير السلبي الآتي من حلب، فإنه يكمن في نزوح السكان بأعداد كبيرة وإمكانية أن يصل بضعة آلاف الى لبنان للانضمام الى السوريين المتواجدين على أرضه، خصوصا في شمال لبنان، وهذا ما سيؤدي الى تعقيدات واعباء إضافية في ملف النزوح السوري.

3- التداعيات والمخاطر الأمنية هي الأبرز وهي الواردة ويجب التحصن لها. سقوط حلب بالطريقة التي حصلت ادى الى صدمة كبيرة في اوساط الإسلاميين وجهات داعمة